

الهيئة تدعو إلى إنقاذ المسار الديمقراطي المُهدّد في تونس

نوفمبر 19 2020 تونس في

بيان

الهيئة تدعو إلى إنقاذ المسار الديمقراطي المُهدّد في تونس

إثر الاطلاع على التقرير العام لمحكمة المحاسبات الخاص بنتائج مراقبة تمويل الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والانتخابات التشريعية لسنة 2019، وما تضمنه من معطيات تتعلق بالإشهار السياسي والتغطية الإعلامية للحملة الانتخابية وما قبلها وتؤكد ما كانت قد أعلنته الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري في علاقة بما شاب هذه الانتخابات من خروقات قانونية خطيرة أثرت في نزاهتها، وتعلقت خاصة بالتوظيف الممنهج لوسائل الإعلام السمعية البصرية قصد التلاعب بإرادة الناخبين،

يهم الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري تنبيه الرأي العام الى أن الظروف المساعدة، التي أدت الى ارتكاب الخروقات المسجلة خلال انتخابات 2019 والتي سهلت انخراط قنوات تلفزيونية وإذاعية في أجندات انتخابية مع توظيف بعض الاحزاب لقنوات غير قانونية واستخدام الدين من خلالها للتلاعب بالناخبين، ما زالت ماثلة، وأن عدم التصدي لها سيعيد إنتاج الممارسات ذاتها.

وعليه، فإن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري:

- تدعو السلطة القضائية إلى تحمل مسؤولياتها بترتيب الآثار القانونية واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للفصل في كل الإخلالات الواردة بالتقرير والمتعلقة ببعض القنوات السمعية البصرية، وخاصة منها القنوات غير القانونية، والتحري في شبهات الفساد المتعلقة بها والحد من مظاهر الإفلات من العقاب.
- تشدد الهيئة على ضرورة تطوير المنظومة القانونية المتعلقة بالانتخابات من خلال تنظيم استشارة وطنية موسّعة، والتسريع في سن القانون الأساسي المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري، وذلك لضمان المعايير الدولية للانتخابات من شفافية ونزاهة والحد من تأثير مراكز الضغط المالي والحزبي والأجنبي في توجيه بعض القنوات الإعلامية وتوظيفها.
- تطالب الهيئة مجلس نواب الشعب بوضع الضمانات اللازمة لاستقلالية الهيئات، خاصة إعادة النظر في آليات انتخاب أعضاء مجالس الهيئات الدستورية باعتبار أن الترشح المباشر عن طريق مجلس نواب الشعب يمس من استقلالية أعضائها ويجعلهم عرضة لضغوط الأحزاب التي انتخبتم.
- تطالب الهيئة الحكومة بدعم إرساء الهيكل المتخصص في قياس نسب الاستماع والمشاهدة لما له من أهمية في حسم النقاشات المتعلقة بمدى تأثير وسائل الإعلام في الناخبين، مع الاستعجال في عرض مشروع قانون يتعلق بتنظيم سبر الآراء واستطلاعات الرأي.
- تدعو الهيئة جميع المتدخلين في العملية الانتخابية من هيئات وأحزاب ومجتمع مدني إلى دعم مشروع القانون المنظم لحرية الاتصال السمعي البصري المقترح من قبل الهيئات والهيكل المهنية لتلافي النقائص القانونية وضمان استقلالية الهيئة التعديلية حتى تتمكن من القيام بدورها على أكمل وجه، وإلى العمل على إنقاذ المسار الديمقراطي المُهدّد في تونس.

عن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري

الرئيس

النوري اللجمي